



REPUBLIC OF SOUTH SUDAN
OFFICE OF THE PRESIDENT
SOUTH SUDAN MEDIATION COMMITTEE
FOR THE SUDANESE PEACE TALKS
Office Of The Chairman



اتفاقية مسار شرق السودان

بين

حكومة جمهورية السودان الانتقالية

و

الجبهة الثورية السودانية

ديباجة

إن حكومة جمهورية السودان الانتقالية والجبهة الثورية السودانية (مسار شرق السودان) ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين؛

حرصاً منهما على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم والحفاظ على وحدة السودان وسلامة أراضيه وسيادته؛

تأكيداً على رغبتهما في التوصل إلى حل دائم للقضايا المتعلقة بشرق السودان في تحقيق شعارات الثورة (حرية، سلام وعدالة)؛

تحقيقاً لتنمية شاملة، عادلة و مستدامة تعم جميع أنحاء البلاد؛

تأكيداً على التزامهما بالاتفاقيات التي وقعت بين حكومة السودان الانتقالية والجبهة الثورية المتمثلة في إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض بتاريخ 11 سبتمبر 2019م والإعلان السياسي الموقع بتاريخ 21 أكتوبر 2019م؛

وإقتناعاً منهما بالحاجة الماسة لإقامة سلام شامل في السودان يخاطب جذور الأزمة وأسباب النزاع في السودان؛

ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب والاحتقان السياسي والاجتماعي وإفرازاتها وأسبابها ؛

إقراراً منهما بأن الأزمة في شرق السودان سببها التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛

الملف السياسي

مبادئ عامة

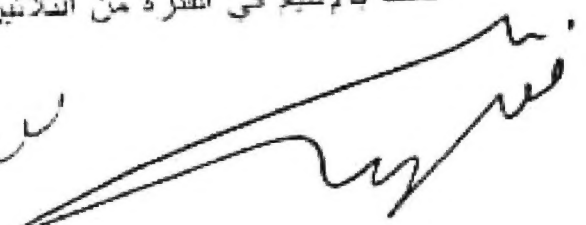
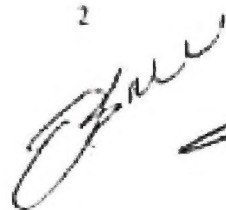
أولاً: السودان دولة ذات سيادة، ديمقراطية، برلمانية، تعددية، لا مركزية، تقوم فيها الحقوق والواجبات على أساس المواطنة دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الثقافة أو الجنس أو اللون أو النوع أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الرأي السياسي أو الإعاقة أو الانتماء الجهوي أو غيرها من الأسباب.

ثانياً: لإزالة التهميش السياسي في شرق السودان إتفق الطرفان على المبادئ الآتية:

1. اعتماد نظام حكم لا مركزي فيدرالي تعددي ديمقراطي يضمن تحويل السلطات وتخصيص الموارد، وتكون مستويات الحكم فيه (إتحادي - ولائي/ إقليمي - محلي).
2. ضمان المشاركة الفاعلة والمنصفة لأبناء/ بنات شرق السودان في السلطة على المستوى القومي/ الولائي / الإقليمي والمحلي وكافة أجهزة الدولة بما يتفق ومعايير التعداد السكاني والتميز الإيجابي مع مراعاة معايير التأهيل والكفاءة.
3. تأكيد تمثيل المرأة تمثيلاً عادلاً مع مراعاة التأهيل والكفاءة وتكون مشاركتها بنسبة لا تقل عن (40%) في كل المستويات.
4. ضمان مشاركة الشباب في السلطة بنسبة مقدرة.

حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية

5. تعمل الحكومة الاتحادية على تعزيز حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية والإقليمية المصادق عليها وحماية حرية التعبير والرأي والدين والانتماء السياسي.
6. يؤكد الطرفان إستعدادهما للتعاون الكامل وغير المحدود بخصوص الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر القبض ويشمل ذلك من بين أمور أخرى، تيسير مثول المطلوبين أمام المحكمة الجنائية الدولية.
7. ضرورة الدراسة للتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات وخاصة المتعلقة بحقوق النساء والأطفال والأسرة والإستئثار للقانون والقواعد الدولية لحقوق الإنسان.
8. تضمين القرار 1325 الصادر من مجلس الأمن الخاص بالمرأة والسلام والأمن.
9. تعمل الحكومة الاتحادية على إجراء التحقيقات والمحاكمات العادلة لكل التجاوزات التي تمت بالإقليم في الفترة من الثلاثين من يونيو 1989 وعلى رأسها أحداث (29) يناير



2005 وأحداث (27 و 28) رمضان 2019م بسور تسودان وما سبقها من أحداث بولاية القضا رف وبقية الإقليم وما تبعها من أحداث مختلفة بالإقليم بتشكيل لجان تحقيق مستقلة وتقييم الحداث بأسرع ما يمكن للمحاكمة.

10. ضمان حقوق عمال الشحن والتفريغ داخل وخارج البواخر وإيجاد معالجات دائمة لأوضاعهم الوظيفية وفق القانون.

السلام الإاجتماعي والحريات

11. تعمل الحكومة الاتحادية على إرساء دعائم السلام الإاجتماعي بين مكونات الولايات / الإقليم المختلفة من خلال مراعاة القوانين ووسائل تنفيذها وإتخاذ القرارات وإقامة الورش والمؤتمرات اللازمة لذلك.

المشاركة في المستوى القومي

12. تكون حصصة مسار شرق السودان في المستوى القومي ضمن كتلة السلام.

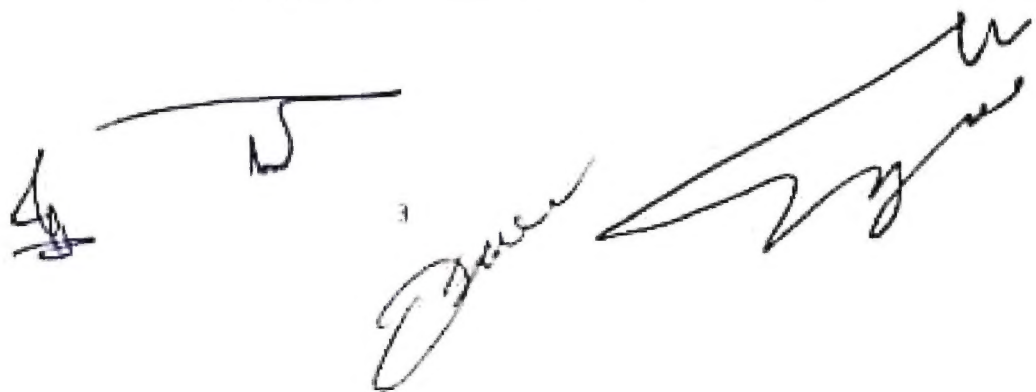
المشاركة في المستوى الولائي/ الإقليمي

13. إتفق الطرفان على تخصيص نسبة 30% لتمثيل مؤتمر النحا المعارض والجنبة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة على المستويين التشريعي والتنفيذي في ولايات شرق السودان الثلاث وفقاً لما يحقق أهداف السلام العادل.

تمثيل أبناء الشرق في الخدمة المدنية

14. إتفق الطرفان على معالجة الإخلال في الخدمة المدنية القومية لمواطني شرق السودان في كافة المستويات الوظيفية وفق معايير النقل السكاني والتميز الإبحاني، على أن يتم التعيين وفق شروط الأهلية والكفاءة.

15. تعمل الحكومة الاتحادية على إستيعاب أبناء وبنات شرق السودان في كافة وظائف الخدمة المدنية القومية بنسبة تصل إلى 14% من مجموع الوظائف العامة، ويتم ذلك تحت إشراف مفوضية إصلاح الخدمة المدنية القومية.



قضايا التعليم والتنمية البشرية

16. يؤكد الطرفان أن التعليم حق مكفول لكل مواطن وتتكفل الدولة بمجانية وإلزامية التعليم في مرحلة الأساس وتعمل على محو الأمية.
17. تعمل الحكومة الاتحادية الأولوية لتعزيز التعليم في كل مراحل بشرق السودان وإعطاء أهمية قصوى لتعليم الفتيات.
18. تعمل الحكومة الاتحادية على تشجيع اللغات المحلية والإحتفاء بها، على أن تدرس المؤسسات الوطنية المختصة كيفية إدخالها في المنهج القومي في إطار السياسة الكلية للغات القومية الأخرى.
19. تعمل الحكومة الولائية / الإقليمية على فتح مدارس بدائيات حسب مقتضى الحال.
20. تعمل الحكومة الاتحادية والولائية / الإقليمية على تطوير ونشر التعليم المهني والحرفي بالولاية / الإقليم.
21. تطبق مبدأ التمييز الإيجابي لأبناء وبنات الشرق في منح التعليم العالي والمنح الجامعية الخارجية وفق سياسات ونظم وضوابط التعليم العالي.
22. تخصص الحكومة وصندوق الشرق جزء معلوم من موارده لسداد رسوم طلاب/ طالبات شرق السودان في الجامعات الحكومية بعد إجراء الدراسة الإجتماعية.
23. تلتزم الإدارة الأهلية بشرق السودان على حث المواطنين وتشجيعهم على التعليم.

قضايا الصحة

24. تلتزم الحكومة بتوفير الرعاية الصحية الأولية والإنجابية وخدمات الطوارئ مجاناً لكل المواطنين وتطوير الصحة العامة وإنشاء وتطوير وتأهيل المؤسسات العلاجية والتشخيصية الأساسية.
25. تلتزم الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية / الإقليم بتحصين وتعزيز النظام الصحي وتأهيل المستشفيات التعليمية والمرحعية والمتنقلة وكليات الطب والمراكز الصحية وتوفير الكادر الطبي المؤهل والكوادر المساعدة.
26. تلتزم الحكومة الاتحادية والإقليمية / الولائية بتوفير المراكز الصحية المتخصصة في الأرياف والمناطق النائية.



27. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة متكاملة حول الآثار السلبية والصحية الناتجة عن استخدام مادة الأسبستوس في أسقف المنازل وشبكات المياه بمنطقة حلغا الجديدة وإجراء المعالجات اللازمة.
28. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة عن الأمراض المستوطنة والمعدية بالولاية / الإقليم مع الاستعانة بالمنظمات العاملة في مجال الصحة وإجراء المعالجات اللازمة.
29. تلتزم الحكومة بإجراء دراسة في محلي الصحة والتعليم لتحديد أولويات ومواقع إنشاء وتأهيل المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية بالتنسيق مع جهات الاختصاص.

التنوع الثقافي

30. تلتزم الحكومة الاتحادية وحكومة الولاية / الإقليم بالبراز التنوع الثقافي في كافة أجهزة ومؤسسات الدولة الإعلامية.
31. يؤكد الطرفان أن تعدد اللغات والثقافات والمعتقدات لأهل السودان مصدر قوة معنوية وإلهام للشعب السوداني لذلك يجب حمايتها واحترامها وتطويرها.
32. تعمل الحكومة الاتحادية بالتنسيق مع الحكومة الولاية / الإقليمية على عقد مؤتمرات لقضايا الثقافة والتنوع الثقافي والنزات المحلي.
33. تعمل الحكومة الاتحادية والولاية / الإقليمية على تنمية القدرات وتطوير مهارات الشباب.

مؤتمر أهل شرق السودان

34. ينعقد مؤتمر جامع لقضايا الشرق يقام في إحدى ولايات الشرق شارك فيه كل القوى السياسية والمدنية والأهلية بشرق السودان لاستكمال مستحققات السلام.
35. يتم تشكيل لجان ومحااور المؤتمر واختيار الأوراق وإعدادها وكل ما ينصل بالمؤتمر بواسطة حكومة السودان ومسار الشرق والقوى السياسية والمدنية والأهلية الأخرى بشرق السودان.
36. يتم تمويل المؤتمر من ضمن الميزانية العامة لدولة السودان.

37. كل توصيات المؤتمر الجامع فيما لم يرد في هذا الاتفاق تعتبر جزءاً مكمل لهذا الاتفاق وتلتزم الحكومة المؤقتة بتنفيذه.

لجنة تنفيذ الاتفاق

38. يتم تشكيل لجنة عليا لتنفيذ الاتفاق من الأطراف الموقعة على الاتفاقية تشمل الحكومة الاتحادية ومسار الشرق والقوى السياسية والمعتدية والأهلية الأخرى بشرق السودان ويحدد لها مقر وترصد الميزانية اللازمة لها من الحكومة الاتحادية.

الملف الاقتصادي والاجتماعي

مبادئ عامة

39. تشمل الثروة في البلاد الموارد الطبيعية والبشرية والتراث التاريخي والثقافي والأصول المالية وغير المالية.

40. الأهداف الأساسية من التطوير الاقتصادي في السودان هي محاربة الفقر وضمان التوزيع العادل للثروة وتأمين حياة كريمة للمواطنين.

41. تعمل الحكومة على تطوير وإدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي والاعتماد على الذات وذلك بتشجيع سياسة اقتصاد السوق الحر مع منع الاحتكار وتبني مشاركة المواطنين في إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية.

42. تلتزم الحكومة الاتحادية بوضع إستراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية لأهل السودان كافة.

43. يتم تخصيص نسبة من عائدات المشروعات القومية داخل الولاية / الإقليم لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الولاية / الإقليم.

44. يلتزم الطرفان بالعمل معاً للمحافظة على بيئة طبيعية نظيفة وصحية.

45. تلتزم الحكومة بضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة لتحقيق التمييز الإيجابي تبني سياسات اقتصادية واجتماعية وتنمية مستدامة.

46. تؤكد الحكومة على حق الولاية / الإقليم في الاستفادة من موارده الطبيعية والاقتصادية والتنمية وهذا لمعايير قسمة الثروة والتمييز الإيجابي.



47. تتخذ الحكومة التدابير اللازمة لإعداد عمليات الشحن والتفريغ وإجراءات الحمارك والتخليص إلى ولايات / إقليم شرق السودان مع الاحتفاظ لها بالحق في ذلك وفق معيار قيمة التزود

48. مراجعة قوانين الاستثمار ، وتبسيط الإجراءات.

تنمية وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية

49. تعمل الحكومة الاتحادية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمتوازنة والمتكاملة للمناطق الساحلية ذات الأهمية التاريخية والاقتصادية القومية وثرواتها السمكية والبحرية وتحسين حمايتها وتطويرها.

50. تعمل الحكومة على مراجعة السياسات التمويلية للمصارف المتخصصة خاصة في مجال الزراعة.

51. تعمل الحكومة في إطار التيسير الإيجابي على إنشاء الطرق المعبدة الداخلية التي تشكل بنية تحتية مهمة للتنمية المطلوبة في نورسودان وكسلا والقضارف بحلب المطارات والمهابط.

52. الاهتمام بالسياحة في المنطقة كمورد هام من الموارد الاقتصادية بتطوير صناعة السياحة وإنشاء البنية التحتية اللازمة ومراجعة قوانين الاستثمار وتشجيع السياحة.

53. معالجة مشاكل الكهرباء بالولاية / الإقليم وتحسين مصادر الطاقة بإتخاذ مصادر للطاقة البديلة وربط المناطق الريفية في البحر الأحمر وكسلا والقضارف بالشبكة القومية.

54. تلزم الحكومة بمعالجة مشكلة العبء بمدينة نورسودان بصورة نهائية من النيل والقضارف عن طريق سد ستيت وكسلا عبر مشاريع حصاد المياه.

55. دراسة إنشاء مناطق حرة على الحدود مع دول الجوار.

56. تنظيم التعدين الأهلي ومعالجة الآثار البيئية السلبية الناتجة عنه وحفظ حقوق المجتمعات المحلية.

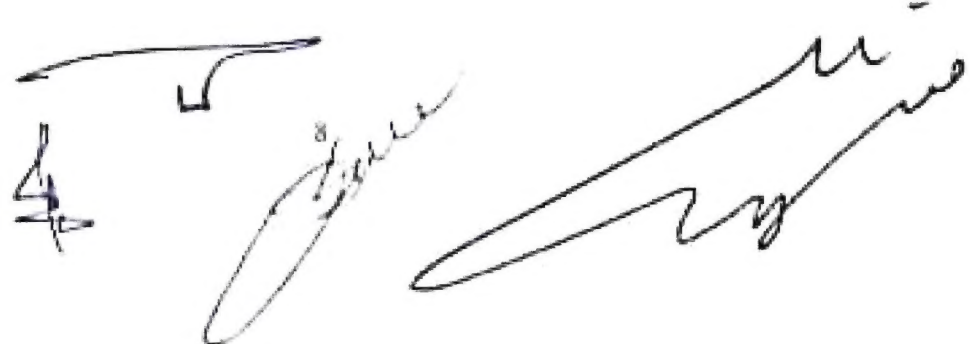
A large, stylized handwritten signature in black ink is written across the bottom of the page. To the left of the signature, there is a circular official stamp containing some text and a central emblem, though the details are not clearly legible.

قضايا الأراضي والسدود والمهجريين

57. التأكيد على سيادة البلاد والمحافظة على أراضيها وتوفيق الأوضاع القانونية في أراضي الفشة بإعادة ترسيم الحدود مع الحارة اثيوبيا وحسم ملف حلايب.
58. إتفق الطرفان على إنشاء مفوضية أراضي إقليمية شرق السودان.
59. تعمل الحكومة الاتحادية من خلال المفوضية القومية للأراضي ومفوضية أراضي شرق السودان على مراجعة قوانين نسوية وتسجيل الأراضي مع مراعاة الأعراف المحلية.
60. تلتزم الحكومة بتكوين لجنة تحقيق عاجلة بخصوص المهجرين وإصنافهم وصيانة إنسانيتهم ومراجعة الحصر وقرارات لجان التعويض وتوفير الخدمات الضرورية لهم من مياه وكهرباء وتعليم وصحة وأمن وترفع توصياتها الى جهة الاختصاص وتتم المعالجات اللازمة.
61. التأكيد على مراجعة عقود الاستثمار الوطنية والأجنبية بالولاية / الأقليم.
62. تكوين لجنة لمراجعة عقود إنشاء سدي أعالي نهر عطبرة وسبتيت .
63. معالجة أوضاع النازحين بالإقليم بتفنين أوضاعهم وتوفير الخدمات الأساسية لهم من مسكن وصحة وتعليم وأمن وغيرها من الخدمات.

قضايا الزراعة والغابات

64. مراجعة وتفتين وضع المشاريع الزراعية بالولايات الثلاث على أن يتم تسجيلها وفقاً للقانون.
65. تعمل مراكز البحوث الزراعية ووقاية النباتات بالتدريب والتأهيل للإشراف على العمليات الزراعية الكاملة.
66. تشجع الحكومة إنشاء الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية والحيوانية والسكية لمنع صنادير الخام.
67. تفعيل قانون الغابات وحماية المتسببين في القمع الجائر على حساب الثروة الغابية.



68. إعادة تأهيل المشروعات الزراعية بالولاية / الإقليم وبخاصة مشروعات تلقا القاش ومؤجر وحلما الحديدة والرهة وتوفير المعينات المطلوبة.

69. تلتزم الحكومة الاتحادية و الولاية / الإقليمية بإزالة أية المسكيت.

صندوق تنمية الشرق

70. تلتزم الحكومة الاتحادية بمراجعة صندوق إعادة بناء وتنمية شرق السودان وذلك بالامتناع سبب خبرة مع وضع قانون له وإعادة هيكلته، على أن تكون أطراف مسار الشرق ضمن مجلس إدارته.

71. اتفق الطرفان على التشاور في تعيين المدير التنفيذي لصندوق تنمية الشرق.

72. تكون موارد الصندوق من الخزينة العامة والمتاحين وأي مصادر أخرى مشروعة.

73. اتفق الطرفان على تخصيص الحكومة مبلغ ابتدائي وقدره (348.000000) فقط ثلاثمائة ثمانية وأربعون مليون دولار لا غير على أن لا يكون ذلك خصصاً من نصيب شرق السودان من الموارد القومية وإعتبار ذلك ضمن التمييز الإيجابي.

74. اتفق الطرفان على إنشاء بنك شرق السودان الأهلي.

75. إعادة سياق العمل الجماعي وتنشيط العمل التعاوني ومناقشة سوق العمل .

76. الاهتمام بالصناعات الصغيرة والتحويلية من خلال تكوين الجمعيات التعاونية الخدمية والحرفية والصناعية والزراعية وغيرها وتوفير الدعم القانوني والمعنوي والمادي .

77. تسهيل إجراءات وسائل منتجات الإنتاج والتسويق وإزالة المعوقات.

78. تعميم القطاع التعاوني لتوفير الاحتياجات الضرورية والإستهلاكية وضبط الأسعار وتنظيم السلع المدعومة ومنع احتكار السلع الضرورية .

79. يؤكد الطرفان أن لكل شخص الحق في التملك أو الحيازة وفق القانون وإعادة الحقوق المقتضية لأصحابها بالقانون.



مراجعة الحقوق والمشاريع السابقة

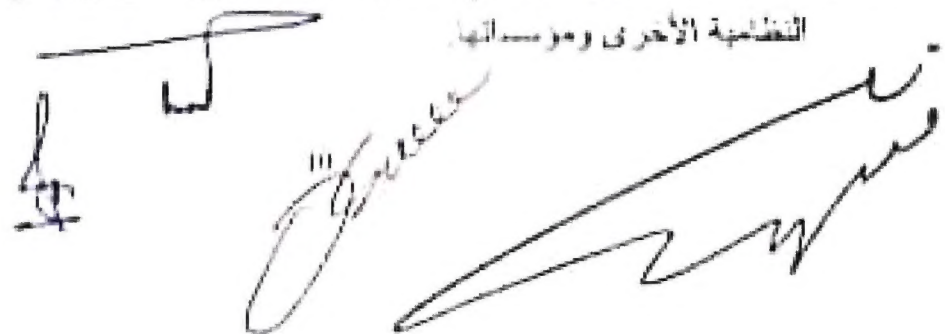
80. تلتزم الحكومة بمراجعة كافة اتفاقيات الاستثمار الداخلية المحلية والإقليمية والدولية بالولاية / الإقليم من نعتين و زراعة وموالتى وكهرباء ومياه والشبكات وغيرها، والمشاريع التنموية والتي أبرمت خلال الفترة من 30 يونيو 1989 وحتى تاريخ توقيع هذا الاتفاق، مع مراجعة الدراسات التي أعدت لتلك المشاريع بواسطة لجنة قانونية واقتصادية وبيوت خبرة متخصصة مشتركة.
81. اتفق الطرفان على مراجعة كل الحقوق الممنوعة لكل المتضررين من سياسات النظام الياث وذلك وفق القانون.

المؤتمر الاقتصادي

82. اتفق الطرفان على قيام مؤتمر لمناقشة قضايا الصناعة والزراعة والاستثمار وإيجاد الحلول لها في شرق السودان بقاء بأحد الولايات الشرقية تحدد لجانه وأوراقه بواسطة لجنة مشتركة بين الطرفين.

معالجة مواضيع أخرى

83. يؤكد الطرفان أن لجمهورية السودان جيش قومي واحد وقوات نظامية أخرى قومية ومهمة تعكس التنوع السوداني وتقوم بواجب حماية السودان وفقاً للتسور والقانون (وان حق الانتحاق بهذه القوات مكفول لكل سوداني بعد استيفائه لشروط ومعايير الانتحاق تلك المؤسسات)
84. يدرك الطرفان بأن دعم المحاربين القدامى من العناصر المهمة في إقامة سودان آمن وسلمي، وأن ذلك بدعم إنتقالهم الى حياة مدنية مستقرة، ولذلك يوافق الطرفان على الآتي:
- 1-84 تلتزم حكومة السودان الانتقالية ومن خلال لجنة مشتركة بمراجعة إختلالات إجراءات نزع السلاح والتسريح وإعادة التمج (DDR) لانفاقية الشرق 2006م إذا وجدت والعمل على معالجتها.
- 2-84 إتخاذ مبدأ التمييز الإيجابي لمشاركة أبناء شرق السودان بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى ومؤسساتها.



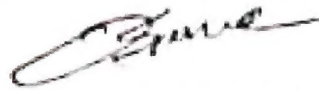
3-84 تعمل حكومة السودان على إتخاذ خطوات عملية تمكن من الالتحاق بالقوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى.

4-84 العمل على نظافة المناطق المتأثرة بالألغام وتوفير الدعم اللازم لذلك، ومعالجة آثار ضحايا الألغام.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في جوبا، جمهورية جنوب السودان، في هذا اليوم الواحد والعشرون من فبراير للعام 2020م

الأستاذ/ أسامة سعيد

رئيس مؤتمر البحا المعارض



الأستاذ/ خالد محمد إدريس



نائب رئيس الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة

الأستاذ/ محمد حسن عثمان التعليشي

عن حكومة السودان الإنتقالية



الوساطة:

الفريق/ توت فلواك مانيمي

مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الأمنية ورئيس لجنة الوساطة



تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينة جوبا بجمهورية جنوب السودان في الواحد
وثلاثون من شهر أغسطس 2020م.

عن حكومة السودان الإنتقالية
فريق أول
محمد حمدان موسى دقلو
النائب الأول لرئيس مجلس السيادة

عن مسار الشرق
أسامة سعيد
رئيس مؤتمر البجا المعارض

خالد إدريس

الإنتقالي

رئيس الجبهة الشعبية المتحدة

للتحرير والعدالة

١٩٣٣

الفريق أول

سلفاكير ميارديت

رئيس جمهورية جنوب السودان